

## كلمة الرئيس الاستاذ محمد شقير

في افتتاح الملتقى العربي الاول  
حول التحكيم والوسائل البديلة لتسوية المنازعات  
"التوفيق - الوساطة - الخبرة الفنية"

غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان  
٣١ ايار - ٢ حزيران ٢٠١٠

- دولة رئيس مجلس الوزراء السيد سعد الحريري
- ممثلاً بمعالي وزير العدل البروفسور ابراهيم نجار
- سعادة رئيس مجلس القضاء الاعلى الرئيس غالب غانم
- سعادة رئيس مجلس شورى الدولة الرئيس شكري صادر

### ايها الحفل الكريم،

يسعدني باسم غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان ان ارحب بكم اجمل  
ترحيب شاكرًا لكم اختياركم مقر الغرفة لعقد اجتماعات الملتقى العربي الاول حول التحكيم  
والوسائل البديلة لتسوية المنازعات والتي تشمل الوساطة والتوفيق والخبرة الفنية.

مما لا شك فيه ان عالم رجال الاعمال يتطلع اليوم الى التحكيم وباقي الوسائل البديلة كمؤسسة  
لا غنى عنها يتم اللجوء اليها لفض المنازعات التجارية والاستثمارية عوضا عن ولوج سبل  
التقاضي امام محاكم الدولة. فالتحكيم هو قضاء خاص مكمل لقضاء الدولة وليس نقيضا او  
مزاخما او بديلا منه، متمم لعدالة الدولة ومكمل لها يتم اللجوء اليه بارادة الفرقاء ورضاهم. وقد  
اجازته الدول الحديثة في قوانينها لما يتسم به التحكيم من سرعة في فض المنازعات والسرية  
في اجراءاته وحرية الفرقاء في اختيار المحكم او المحكمين. ويات من النادر ان نجد عقودا  
تجارية داخلية او عقودا دولية تتعلق بمصالح التجارة الدولية لا تتضمن شرطا تحكيميا نظرا  
لثقة التي حازها التحكيم على مر العصور.

من هنا دأبت غرف التجارة والصناعة في العالمين العربي والاجنبي على انشاء مراكز تحكيم  
تنظم اجراءات التحكيم وتوازر الفرقاء على تجاوز كافة الصعوبات التي قد تعترض اجراءات  
التحكيم. وقد كان لغرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان شرف العمل على  
انشاء مركز التحكيم لديها منذ العام ١٩٧٣، ولكن الظروف الصعبة التي مر بها لبنان منذ العام  
١٩٧٥ حالت دون انطلاقة بالشكل المخطط له، الى ان اعيد تفعيله ووضع انظمتة الحديثة  
اعتبارا من العام ١٩٩٤ وهو يعمل اليوم بفعالية من اجل ارساء وترسيخ ثقافة التحكيم في لبنان،  
لاسيما بعد ان قامت كليات الحقوق مشكورة بادراج مادة التحكيم في مناهجها الجامعية وظهرت  
نتيجة ذلك عشرات المؤلفات والابحاث والدراسات التي من شأنها تدعيم وتنشيط فكرة اللجوء  
الى التحكيم.

واود بهذا الصدد ان انوه بالجهد الذي بذله الرئيس الشهيد رفيق الحريري لدعم فكرة التحكيم بأن  
عمل على التقدم بمشروع قانون في العام ٢٠٠٢ لاجازة التحكيم في عقود الدولة فكان ان صدر  
القانون الرقم ٤٤٠ تاريخ ٢٩/٧/٢٠٠٢ الذي اجاز لجوء الدولة الى التحكيم في المنازعات التي  
تنشأ بينها وبين المتعاملين معها سواء اكانوا مقاولين او موردين او مستثمرين.

ولا بد لي قبل ان اختتم كلمتي الترحيبية بكم من ان اشير الى ان الوسائل البديلة الاخرى  
والمسماة Alternative Disputes Resolutions - ADR كالوساطة والتوفيق  
وغيرهما باتت هي الاخرى من الوسائل التي يمكن اللجوء اليها لتسوية المنازعات خصوصا

ذات الصبغة الاقتصادية والتي تهتم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تتيح للفرقاء اختيار الوسيط او الموفق الذي يساعد الفرقاء ويحفزهم على ايجاد حل لنزاعاتهم يكون من شأنه استمرار علاقاتهم التجارية المستقبلية بحيث لا تتأثر هذه العلاقات نتيجة احكام المحاكم او احكام التحكيم.

وفي الختام ارحب بكم مجددا في بلدكم الثاني لبنان متمنيا لكم طيب الإقامة في ربوعه ومتمنيا لملتقاكم التوفيق والنجاح.